

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

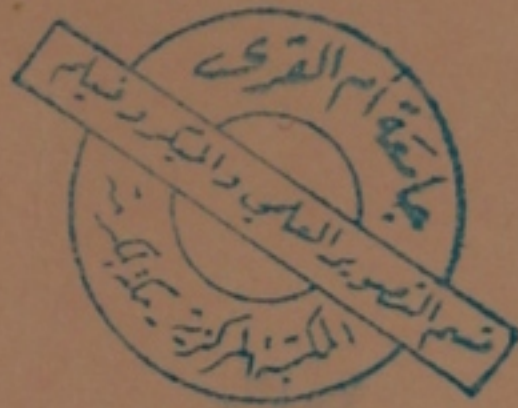
مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

تذاتة المفظة

١٣٣
الصبيان
أبي العجب

١٢



۱۴۳۷ هـ
۲۰۱۵ م



عدد جلد الشيخ

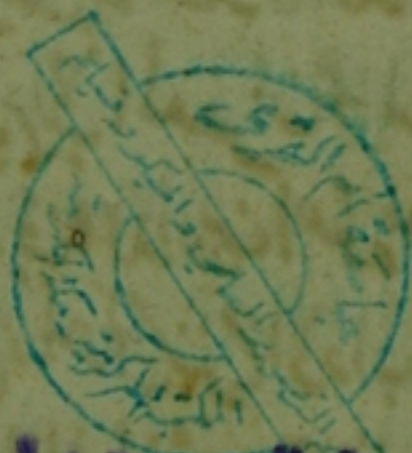
الاسام العالم العلامة

الشيخ العبدان

على شيخ

اداب

العلم



مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة

سوق الليل - مكة المكرمة

ت - ٢٥٧٧٢

١٢

بطاقة رقم

اسم الكتاب : هامة كعبان على الارجاس

اسم المؤلف : محمد كعبان

تاريخ التأليف : لم يذكر

تاريخ حمله ونوعه : ١٣٧٩ هـ

عدد الاجزاء : واحد

عدد الصفحات : ٢١

القياس : ١٨ x ٢٥ سم

الرأي : سائر تارده بطلا

التشخيص
رقم ١٣٣٧

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الاهم لك الحمد على ما علمتنا من الاداب والبرهان
سلك طريق الصواب وسلك الصلاة والسلام على نبي
المتزوي في حق اسمه عند الناظرين المبعوث اليه فان الناس
كتاب الختم اياته كل معارض ومناقض وشماع وهو برون
اله وصحبه عوداة الدين وحماة منبر النبي
فتقول ربي الغفران محمد ابن علي الصبان احسن الله عمله
وبلقه في الدارين اعله عوده حوسني شريته وفتيدان صنيفه
وضعت ما على شرح الاداب العصفية للمحقق ملا حنيفة
اسكنه الله في فسيح جنته القرن العلية ضمنها من اقربها
الاعلام ما يتزوي الناظر او يفتقرها من تبتان المشرقا يشترج
بله الحاضر وانشر فيهما الي ما وقع عن الفت للمنفذين
لهذا الكتاب فهي وان تارة قليلة للجليل اللبان والله
اسأل ان يتبع علينا الايمان انه كنزهم حليم لهم الله الحمد
كما نرى ما بالمداد الاسود يبيد انهما بسملة التكم فليكون خذ في
صلاة المحم لمدر تكلمه عليها ولا ان غرضه الانتصار على
البسملة فالواقي بسملة المصنوع لانت عقيب بسملة والتفتي بسملة
عذ اثبات بسملة المصنوع وانما اقتصر على البسملة ولو ياتي خطبة
مشتملة على الحمد وما عهد كما هو شأن المصنفين اما من زيلا
لشرح تنزلة ما ليس اهلا للتصديق بخطبة بعض المنقب
واما اكتفا خطبة المتف لان الشرح والمتكشفي واحد فحصل
ان الشارح ان يظن شبه الاحتمال جعل الله مخاطب الجليل
معان اقربها هنا صيراي صير الله على اهلها بعد ان كان معبرا

عنه

33

صير الله على اهلها بعد ان كان معبرا

صير الله على اهلها بعد ان كان معبرا
لا ليق في التفسير ان يقول جعل نفسه على طهارة فيقال اوله
طريق الخطاب له فاني فتبيرا معاني الغريب اي فتبيرا في
طهارة تامل على قوله تعالى وحذ ان تزي اليه عن جمل التريدي ولا
يرد عليه ان تزي الله تعالى صار ضروريا بعد كل موصوف
لان التسمية تجري في الضروريات لان التسمية قد تنقل عنها
ولان الالهي علة ثانية لسلك طريق الخطاب تضمنت
ان في سلكه تامل الى قوله صلى الله عليه وسلم في مقام بيان لا
صان ان تغلب الله فاناء خزاه وانتارة ان ان محمدا المص
وقر على الوجه الاكمل فما قيل عند ان الاولي ترك الاوليين
علة العلة لبيت شبيخ اولاي قبل الشرح في الحمد وذكره لاجل
قوله بيد واستبان من الخط والاولية من تمة للهاته
والا لاجل جعل مخاطبا يتحقق في كل عنور فان ذبح ما قيل حونا
حاضر اي والاصل فيما هو ان تارة ان مخاطب ومشاهدا
اي حقيقة او تنزيلا كما هنا ولا يلزم من كونه حاضرا ان يكون
مشاهدا حتى يستفي عنه بقوله حاضر اي كما نوهم
شراي في الحمد الحمد اي ياتي بحمل الحمد على منق ما الحظ
وقد لاحظ الحمد او لانا المناسبات ان ياتي بما يدل عليه من
جملة الحمد او لافضل من قوله واستبان من الخط وانه لا حاجة
الي ما وقع حونا عن التفسير ونحو هذا الحمد الترتيب وحيث كانت
سلك الخطاب بعبارة الالتفات من الغيبة الى الحضرة
والمستبان اليه والنازايديني تقديمه اي الحمد اي
تقديم اللفظ الدال عليه وضعا اعني لفظ الحمد في

طريق

في عبارتها استمداداً وتقديراً مضافاً فلا اعتراض بان وجه المقدم
 واقع بجملة ذلك الجمل مستو اقدر لك او اخرج وجم لا ياتر من اقتصار
 المقدم تقدم هذه الجملة تقدم اليك الذي الكلام فيه
 المنظم اي تنظيم المنظم للمخاطب اي استفادة عظيمة وقوله
 والشرق اي شرق المخاطب في حدود ذاته فكل منهما مفعول مستفاد
 واين كان الشرق سبباً في الغالب للمنظيم او المراد بالتنظيم الخط
 فقطن الشرق عليه عطف تفسير من مفعول اعلة واحدة وصنيع
 التمر اليه الجبل هذه كلمة اللام الاضافة للبيان والمراد
 باللام اداة التفرقة في الجمل وعبر عنها باللام تسمية للكل
 باسم الجزء ان قلنا انها مجموع ال اولها في الحقيقة اللام فقط
 وانما الهمزة للتوصل بالنطق بالساكن على القول الاخر واولها
 للاختصاص بل انهما هذا الجنس على المختار ومن الموزان المتبدك
 المعروف بلام الجنس محض في الخبر فاذا قلت ان الرب
 لان الكلام مفيد لخصر الكرم في كونه في العرب وكذا قولنا
 الحمد لله مفيد لخصر الحمد في كونه لله ولما كان تقدم الخبر مفيداً
 لله ذلك ايضاً فان في كلام اللامه طرفين مفيدان لخصر في كونه
 لله ذلك المتأخر منهما وهو التقدم المتقدم منهما وهو التعريف
 بلام الجنس فهو نظير اجتمع طريقين تأكيد في نحو ان زيد القابم
 والتأكيد على هذا التقديم صريحاً لا استحال فيه لا الخاد
 معادي الطرفين وتحمل ان المراد بكلمة اللام لاجل التبعي على
 انها للاختصاص وان المراد به الاختصاص بالمعنى المشهور
 اعني الاقتران لا مطلق الارتباط كما قيل وعلى هذا يكون

التقديم

المقدم مفيد لخصر الحمد في كونه مختصاً بالله فهو مفيد للاختصاص
 اختصاص الحمد بالله واختصاص اختصاصه به يستلزم
 قوة اختصاصه به فافادة التقديم تأكيد اختصاصه به
 على هذا بطريقين للضرورة والضرورة لعدم الخاد من ادب
 الطرفين فاحفظه تسام من ارتباب الناظرين هنا
 والمنه اردت الحمد بالمنه اشارة الى المعنى عند الاحتق التسم
 المحمود عليهما وعدم المفااة الحمد لها حتى لا يلبس الاختصاص
 بهما من عند علي اي من مصدرهما من عليية تجري على مذهب
 الصيريين والمنه اسم مصدر كما افاده صاحب المصباح
 واسم المصدر مشتق من المصدر كما في الاشتقاق رتشاف
 واي بقوله عليه تقييد المشتق منه لا يكونه رطبي لا اشتاق
 واكثر زيد عن من المتدي بنته اعني منه اذا اصفه او
 او قطعه وعن من الذي لا يتعدى اصلاً اعني من الشيء اذا نقص
 او صف او قوي ولهذا انطلق على القوة والخصف منه بضم الميم
 على ما في كتب اللغة وتداوله لناظرين هنا خلبان اقدرة
 منهية اي منهية عنهما اي بطرية اللازم لانه يلزم من النهي عن
 المسبب المنهي ايضاً الصمد فان بالمنه النهي عن السبب المنهية اليه
 اعني المنه وما قبله من ان الية لا تدل على الذي يجوز ان يكون
 المبطل مجموع المنه والذي لا ط واحد منهما اعمد نوع باذ الله
 والاجماع فتباد الاء على ان المنه تضمنت الذي فتأمل
 هو منه لمنه بالمنه المنه وامتثانه فقد اده التعم
 استعظام الاء والفتى اربها اما اذا ان عرضة تنيبه المنه عليه

المتعم عليه لئلا يقع في الكفران فليست بمنه حقيقة فمنه
المتعم عليه وامتنانه بقدها التمتع بها وعلم المتعمها بقوله
لا امتنان المتعم عليه اي قلنا ان حمل المتعم في كل ما فهم عليه بان
يراد بها منه المتعم عليه فيكون الذي في قولنا هذا من عليه من
الي المتعم عليه اي عددا المتعم عليه على المتعم بقوله اي اقر له بها شكره
وهذا اجواب عن منع ان المراد منه المتعم عددا خلاصة ما قيل هنا ان
لم ارجل المتعم بمعنى بقده اذ المتعم عليه الاي القاهوي والاي القاهوي
والاي المصباح فكله معنى مجازي تامل ونظف المتعم على الاعمال
ولا اشتغال عليه وانما لم تمل الشكر لانه المتعم عليه لتحقق الجواب عن كونه
عن عن عليه وتبني صحة ارادة المتعم منه ورفوعها من الله تعالى
وايضه لفظا بل هو جواب على تنبيه ان المراد منه المتعم محض
بغير الله تعالى المباد اخله على المتعم عليه ويدل عليه اي بالدليل
وقالها قد يقال انها تنقص في حق الله تعالى انهم يمتنون عليه ان
اسلموا اي بان اسلموا قد ان الجار لانه عن نفسه مع ان وان وقوله
اسلمواكم اي باسلامكم قد ان الجار مشاكلة لما قبله وما بعده وتحتل
ان العقل في الجميع مضمون معنى العدم فبدي بنفسه وقوله ان هذا كمال الايمان
اي على نعمكم مع ان الهداية لا تستلزم الا هتدي وقرع مناد ان هذا كمال
للايمان بالسر واذهدكم وقوله ان كنتم صادقين اي في ذلك كمال الايمان
وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله اي قلنا لا منة عليكم قوله
وعلى نبيك الا ان ان لاضافة للمعنى المجازي والخفية
هي السلام واترها عليه رعاية للسمع في التقديم اي قوله هم
احد جزاي الجملة مطلقا وقوله الطريقة السابقة اي قوله هم محض الخبر

فاندفع

فاندفع الاعتراض بان التقديم هو الطريقة السابقة في عبارة
هتافت فقطما الشانه اي النبي صلى الله عليه وسلم على الاقرين وطان
الا حصر على طريقه هذه للتقطة بالذكر لا اذرا حصرها في قوله مع بعض
النقطة لاجل على ان المراد مع نظير بعض النقط السابقة كما سياتي
واقارة للاختصاص لما مر بين هذا اللام الجسيمة والاراق
الاختصاصي وانه الاختصاصي ههنا انما هو بالطريق التقديم قال واقارة للا
ختصاص اي اختصاص الصلاة والتحية المطلقين له النبي صلى
الانسان الاكبر ان قال للمعتمد ولا اعتراض فاحفظه ولا تقتر
تتفسر ونوعها مع بعض النقط اي مع نظير بعض الجاهليين
الشرف واللايقية فكما لوحظ في التقديم هذا كشره تعالى واللايق
خال الحامد لوحظها شرفه صلى الله عليه وسلم واللايق خال المصل
اذ اللايق خال المصلي ان يلاحظ المصلي عليه او لا ثم ياتي بالصلاة
على هذا السن بان يتقدم ما يدل على المصلي عليه فان كان المصلي
عبي بعض الخان فقد بالبعث فخطيم الله وشرفه وانما نزل
على هذه انكته شرفه عليه الصلاة والسلام لعلمها بما لمقابلة
او بنا على جعل التقدير والشرف قلته واحده ولا تخفى ان رعاية
المناسبة بين جملة الحمد والصلاة يصح ان تكون عملة للتقديم فاحفظ
الصلاة على النبي اي والتحية عليه بالصلاة اي والتحية
على الله الا انهم الاتباع فمثل الصحب ولا اعتراض على قوله كما هو ان
المصنفين عليهم التحية والسلام لم يبق عليهم الصلاة والسلام لان
الصلاة عليهم انما تطلب بتعال الصلاة على النبي وجمع بين التحية والسلام
لتفسير التحية بالسلام لان اولي كناية عما بين امتثال الله القوي وطمه

والسني بالصدقة والسلام على النبي صلى الله عليه
وسلم واجب بانه اذا قرط الى ليشير الى ان الصلاة
والحجرة عليه تنضم الصلاة والخبرة على الله بل جميع المسلمين
لان ما وجب لنبينا من العطايا فهو يجمع مسلمي البرايا البرايا
اذا قلت ان هذه القضية كلية بناء على ما صرح به الشيخ
في الشفا ان العلم بالكلية وقول المتألف ان المهمة
في قوة البرية مخصوص بغيرها ولا يكونها كليا اشار الشارح
بالتمديد بقوله زاهر جزي والالما احتاج الى التقييد بضم القول
معنى التظن والاعتراض فكذا ما بالها وودد ان هو التفسير
التحوي وفي هذا يسته خلاف او قوله بكلام متعلق بحال الحد وفيه
نقد برهاننا طبقا او معترضا وهذا هو التفسير البياني وهو
يقتضي تكملي فانه لما كان الكلام بطريق لغة على مطلق
التركيب قالنا لاخراج المركبات المتألفة كغلاز زبد واحد
عشر لعدد جزيان المناظرة فيهما فسر اذا كان في قوة المركب
العام التام جزيه للمناظرة كقوله **خشنو** جزي **خشنو** كقوله
هو لا احد عشر جزي انسان زجيني جزي اجمع لا تشاي
اذا المناظرة اعان كون في الجزي الذي لا تشاي ولو قلنا ان النقل
انما يظفر فيه من حيث حياية النقل كمال فلان كذا في
دايم خبرية وان كان المنقول نفسه انشاييا فلا اعتبار على
كلامه ان كنت ناقلا الى غيره وحد في الفاعل هو لو اذا هو ان
الشرط لا يصح لمباشرة الاداة فزارا من قولنا في اي فاعلنا

هذه

هذه وفصول الشرط الثاني ولا يباين فحجلا بدو النقل باي وجه كان
او كتاب او سنة او حال او خبرها فذلك هذا التقييد بناء على ان المناظرة
المداينة من الجانبين ولا تقييد كما هو منضبط اطلاق المنوع وعبره
فيجوز علمه ان الخصم ان يطلبها من الناقل او غيره او نفسه
المصلحة ابي التفسير اذا الصحة ليست متدرة اي صحة النقل
قبل النقل عن المنقول والخصم بطلان على ذوي القول ان لو ترك
مما لو ابي علمنا مما نقلنا المطلوب بان كانا طبيين او قبيبين
فان كان مطلوبه فوق ما عنده كان يطلب اليقين والذي عنده طن
والطلب اليقين عن حيث هو مناظرا ما عن حيث هو محض قياسي
لان عرضه اختار حال الناقل وكذا من حيث هو قاصد لما قيد
ما عنده بقصد طريق العلم لان عرضه اي لمن طلب صحة اطراف القرب
اي فقط اخذ من طريقين طريق الجلاء بناء على منع التليل بتليلين يعني
او ان مكسري الاطهار كما لا يخفى ان التاكيد بقصد طريق العلم بليغ
المطلوب وفي ذلك مناقشة ومنع فلهذا اقال تدبير او مدعيه فيل
فيل فيه العطف على معمولي عاملي مختلفين ويمكن دفعه بتدبير
عامل مدعيه اي او كنت مدعيه او تعدت عامل للدليل اي فيطلب
الدليل والي هذا اشار الشارح اثبات الحكم اي او بيان تعدد دليل قوله
او التثنية ولا اعتراض او التثنية اي في البدهي نحو الاربعه زج
لانها تنقسم متساوية فمنه صحيحة وذلك اذا كان الحلال للحجاج
اي هذا التقييد اذ اعني قوله مدعيه وجملة شامرا لمدعيه النظري
والبدهي كما صرح الشارح فان قصر المدعي للنظري لان الذي يبين
محملا للمناظرة فلا المطلوب اي المطلوب اقامة الدليل عليه
ولو قال المدعي كان اوضح غير معلوم اي علمنا مما نقلنا المطلوب من الدليل على ما